



JOURNAL OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS  
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS  
UNIVERSITY OF KARBALA



## اثر مؤشرات التمويل للمصارف الإسلامية في مؤشرات سيولتها وادائها السوقي دراسة تطبيقية في المصرف الاردني الإسلامي للمدة 2017-2008\*

**The effect of financing indicators for Islamic banks on their liquidity indicators and market performance**  
An applied study in a sample of Jordan Islamic Bank for the period 2008-2017

**أ.م.د. جنان مهدي شهيد**

Asst. Prof. Dr. Jenan Mahdi Shahid  
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء  
College of Administration and  
Economics/University of Karbala  
[Jinan.m@uokerbala.edu.iq](mailto:Jinan.m@uokerbala.edu.iq)

**الباحثة : سحر جاسم محمد**

Researcher: Sahar Jassim Muhammad  
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء  
College of Administration and  
Economics/University of Karbala  
[zizi2508090@gmail.com](mailto:zizi2508090@gmail.com)

### الملخص

تهدف الدراسة الى التعرف على اثر مؤشرات التمويل للمصارف الإسلامية في مؤشرات سيولتها وادائها السوقي وقد تحدثت الاضطرابات في السوق المالي مما يؤدي إلى انخفاض السيولة والاداء السوقي للمصارف الإسلامية . وعلى إدارة المصرف المسؤولية الكاملة للسيطرة على هذه المخاطر . وقد اعتمدت الباحثة في دراستها في الجانب التطبيقي على التقارير والكشوفات المالية المنشورة للمصرف الاردني الإسلامي الذي اختير اعتماداً على مدى توفير البيانات لمدة الدراسة 2017-2008 واستخدمت الدراسة مجموعة من الوسائل المالية والاحصائية لتحقيق أهدافها حيث استخدم الانحدار الخطي البسيط واختبار علاقات الأثر المباشر بين متغيرات الدراسة الرئيسية وذلك عن طريق استخدام تطبيق البرنامج الاحصائي الجاهز SPSS و استُخدم العديد من المؤشرات لقياس المتغيرات المستقلة وهي مؤشرات التمويل (نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الموارد , نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات , نسبة كفاية رأس المال , نسبة الودائع الى إجمالي الموارد , نسبة الودائع الى الموجودات , نسبة القروض الى الودائع ) ومؤشرات السيولة لقياس المتغيرات التابعة (نسبة النقدية الى إجمالي الودائع , نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات) ومؤشرات السوق (القيمة السوقية الى القيمة الدفترية , معدل دوران السهم ) .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين مؤشرات التمويل ومؤشرات السيولة والسوق وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام

\*بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (تنوع مصادر التمويل للمصارف الإسلامية وتأثيره في المخاطر المصرفية)

إدارة المصرف الاردني الإسلامي بوضع استراتيجيات للتمويل ما بين التمويل بالملكية والتمويل بالودائع بما يحقق مزيج أمثل بينهما مما يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى.

## Abstract

The study aims to identify the impact of financing indicators for Islamic banks on their liquidity and market performance indicators. Disturbances may occur in the financial market, which leads to a decrease in liquidity and market performance of Islamic banks. And the bank's management has full responsibility to control these risks. In her study on the practical side, the researcher relied on the published financial reports and statements of the Jordanian Islamic Bank, which was chosen depending on the extent of data availability for the period of study 2008-2017 The study used a set of financial and statistical means to achieve its objectives, as it used simple linear regression and tested direct impact relationships between the variables of the main study, by using the application of the ready-made statistical program SPSS, and many indicators were used to measure the independent variables, which are financing indicators (the ratio of property rights to total resources, Equity to total assets ratio, capital adequacy ratio, deposits to total resources ratio, deposits to assets ratio, loans to deposits ratio) and liquidity indicators to measure dependent variables (cash to total deposits ratio, liquid assets ratio to total assets) and market indicators) Market value to book value, share turnover ratio).

The study reached a set of conclusions, perhaps the most important of which is the absence of a statistically significant impact relationship between financing indicators, liquidity indicators and the market. The study presented a set of recommendations, the most important of which is the need for the management of the Jordan Islamic Bank to develop financing strategies between financing by ownership and financing by deposits in order to achieve an optimal combination between them. Which makes the financing cost minimal.

## المقدمة

لقد ظهرت المصارف الإسلامية منذ ما يقارب أربعة عقود من الزمن كمساعد للمصارف التقليدية، هدفها توفير فرص استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، وقد شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية رغم تاريخها القصير نموا كبيرا، وتعد من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر ولاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاضمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي، ومستحدثات العمل المصرفي، وتتامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ولهذا الغرض طورت المصارف العديد من العقود والعمليات والأدوات للتخفيف من أثار المخاطر ولتقديم خدمات مالية أقل تعرضا للخطر.

ومن أجل ضمان نشاط المصارف ونموها تكون في حاجة الى مصادر تمويل مختلفة حيث تتضمن تلك المصادر العناصر كافة التي يتكون منها جانب المطلوبات في الميزانية سواء كانت تلك العناصر طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل وهو ما يسمى اصطلاحاً بالهيكل المالي ويعني التمويل بصفة عامة والبحث عن إمكانيات الدفع بطريقة عقلانية تضمن توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف لذلك يعدّ التمويل من المستلزمات

الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المصرف كحدة المنافسة والرغبة في التوسع لمواجهة الظروف الطارئة وهو عنصر أساسي لاستمرار المصرف في نظامه ونموه ولهذا لا يمكن لأي مصرف أن يحقق أهدافه دون هذا العنصر الحيوي.

لذا فقبل القيام بأي نشاط في المصرف فأن على المدير المالي في سعيه المستمر لتحقيق أهداف المصرف يجب عليه البحث عن مصادر تمويلية سواء كانت هذه المصادر داخلية (ذاتية) أم خارجية بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب وبأقل التكاليف . وشكل الهيكل التمويلي في القوائم المالية جانب المطلوبات في الميزانية العمومية حيث يتضمن حقوق الملكية والمطلوبات طويلة الأجل والمطلوبات المتداولة حيث إن التمويل يتطلب الموازنة بين التمويل بالملكية والتمويل بالودائع فزيادة نسبة الرفع المالي الى حد معين قد يحسن من الربحية ويزيد في نفس الوقت من المخاطرة.

## المحور الأول

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

منهجية البحث

أولاً :- مشكلة الدراسة

إنّ المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي تعدّ عنصراً ملازماً للنشاط المصرفي الإسلامي الذي يعدّ ذو أهمية بالغة في الاقتصاد لما يوفره من تمويل للمشاريع التنموية في ضوء وظيفة الوساطة المالية إذ اتسم بالكفاءة الاستخدمية في توجيه الموارد المالية نحو المشاريع المهمة التي تطور الاقتصاد الحقيقي في ظل القواعد والمبادئ التي تقوم عليها المصرفية المالية الإسلامية .

عن طريق ما سبق فإن مشكلة هذا البحث ستتمحور حول السؤال الأساسي الآتي:

- ما هو أثر مؤشرات التمويل للمصرف الإسلامي في مؤشرات سيولتها وادائها السوقي .

ثانياً :- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إظهار أهمية انتهاج سياسات تمويلية مناسبة من أجل إبراز طرق مناسبة لأي مدير مالي لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة للمصرف وذلك نظراً لصعوبة الحصول عليها وخصوصاً في ظل تزايد حدة المنافسة وسعي الأفراد لاستثمار أموالهم في أكثر المصارف نجاحاً إضافة الى الشروط التي أصبحت تفرضها المصارف لمنح القروض مما يستدعي انتهاج السياسة التمويلية التي تتناسب توازن المصرف في القطاع الذي ينشط فيه.

والتمويل الإسلامي، يعد من المواضيع التي جلبت الانتباه في دائرة البحوث الاقتصادية المعاصرة في العالم الغربي والعربي، وقد تزايد الاهتمام بموضوع المخاطر المصرفية خاصة في ظل الأزمة العالمية الراهنة، والتي كانت بدايتها انهيار أكبر المصارف في العالم.

ثالثاً :- اهداف البحث

إنّ الهدف الأساسي من هذا الدراسة هو دراسة اثر مؤشرات التمويل الإسلامي في مؤشرات السيولة والاداء السوقي وعلى وجه التحديد النظر في الامور الآتية :

- التعرف على أهم المصادر التمويلية للمصرف الإسلامي.

- تحديد مؤشرات التمويل المؤثرة في السيولة والاداء السوقي للمصرف.
- التعرف على مؤشرات التمويل للمصرف الإسلامي.
- معرفة مؤشرات السيولة والسوق للمصرف الإسلامي .

#### رابعاً :- فرضية البحث

لا يوجد أثر ذات دلالة معنوية لمؤشرات التمويل في مؤشرات سيولتها وادائها السوقي . وتتفرع من هذه الفرضية 24 فرضية فرعية .

#### خامساً :- مجتمع وعينة البحث

عينة الدراسة هو المصرف الإسلامي الاردني في المملكة الاردنية الهاشمية . جرى تقييم مؤشرات التمويل الإسلامي ومؤشرات السيولة والسوق في المصرف الاردني الإسلامي عينة الدراسة خلال مدة زمنية امتدت عشرة سنوات (2008-2017) .

#### سادساً :- الأساليب الإحصائية والمالية المستخدمة

استُخدم مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات حيث استخدم الانحدار الخطي البسيط واختبار علاقات الأثر المباشر بين متغيرات الدراسة الرئيسة وذلك عن طريق استخدام تطبيق البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS مؤشرات مصادر التمويل : وهي المتغيرات المستقلة

### 1. حقوق الملكية : هي في الأساس شكل دائم من أشكال التمويل. كما أنه شكل من أشكال التمويل

لا يتطلب سداؤه. من أهم هذه المؤشرات ما يأتي :

#### أ- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد

$$\text{نسبة حقوق الملكية / إجمالي الموارد} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموارد المتاحة}}$$

#### ب- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

$$\text{نسبة حقوق الملكية / إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

#### ت- نسبة كفاية رأس المال

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الموجودات ذات المخاطرة}}$$

### 2. الودائع : وتعد الودائع من أهم مصادر أموال المصرف وتشكل نسبة كبيرة من إجمالي مصادر

المصرف . وأهم هذه المؤشرات ما يأتي :

#### أ- نسبة الودائع الى إجمالي الموارد

$$\text{نسبة الودائع / إجمالي الموارد} = \frac{\text{الودائع (الاستثمارية+ادخارية+الجارية)}}{\text{إجمالي الموارد}}$$

#### ب- نسبة الودائع الى الموجودات

$$\text{نسبة الودائع / الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

#### ت- نسبة القروض الى الودائع

$$\text{نسبة القروض / الودائع} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

مؤشرات المخاطر المصرفية : وهي المتغيرات التابعة

### 1. مؤشرات السيولة

أ- نسبة النقدية الى إجمالي الودائع

$$\text{نسبة النقدية / إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ب- نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات

$$\text{نسبة الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

### 1. مؤشرات السوق

أ- القيمة السوقية للقيمة الدفترية

$$\text{نسبة القيمة السوقية / القيمة الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

ب- معدل دوران السهم

$$\text{معدل دوران السهم (\%)} = \frac{\text{إجمالي الأسهم المتداولة أو (حجم التداول)}}{\text{القيمة السوقية}} * 100$$

بعض الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة (حسام , 2016)	
عنوان الدراسة	مصادر التمويل وأثرها على التوازن المالي في المؤسسات الاقتصادية .
عينة الدراسة	دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة – بالمسيلة -
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى : 1- التعرف على أهم المصادر التمويلية للمؤسسة . 2- تحديد أهم العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب التمويل المناسب . 3- الاطلاع على قرارات التمويل في المؤسسة .
نتائج الدراسة	أن المؤسسة حققت توازناً مالياً واستطاعت تمويل أصولها مع وجود فائض مالي احتفظت به كسيولة لمواجهة التزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل.
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	استخدمت الدراسة مصادر التمويل وتأثيرها على التوازن المالي اما الدراسة الحالية استخدمت مصادر التمويل وتأثيرها على المخاطرة .
الإفادة من الدراسة	استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري للدراسة فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق.
4- دراسة (ياسمينه , 2017)	
عنوان الدراسة	إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية
عينة الدراسة	دراسة حالة المصارف الإسلامية الخليجية من 2008 – 2017
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى : 1- معرفة أهم مخاطر التمويل التي تواجهها المصارف الاسلامية . 2- إبراز التأثير الأساسي لهذه المصارف.

3- معرفة كيفية الحد من مخاطر التمويل على مستوى المصارف الإسلامية و آليات عملها.	
المصارف الإسلامية تعتمد على بعض الطرق التقليدية في إدارة المخاطر وذلك لسبب افتقارها إلى الأساليب وآليات الحديثة والمتطورة لأدارتها وفق نطاق الشريعة الإسلامية فقد تلجأ المصارف إلى وضع إجراءات جديدة تكون شاملة خاصة المتعلقة بالتمويل التي تؤدي إلى توزيع الأرباح و التقليل من المخاطر.	نتائج الدراسة
ركزت الدراسة على مدى امكانية المصارف الإسلامية من إدارة مخاطر التمويل اما الدراسة الحالية تركز على تنوع مصادر التمويل للتأثير في المخاطرة المصرفية .	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري للدراسة .	الإفادة من الدراسة

## الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Fleifel,2009)	
RISK MANAGEMENT IN ISLAMIC BANKING AND FINANCE.	عنوان الدراسة
إدارة المخاطر في البنوك والتمويل الإسلامي	
بيت التمويل العربي في لبنان	عينة الدراسة
تهدف هذه الدراسة الى :	هدف الدراسة
<p>طوير أفكار المحاسبة والمراجعة ذات الصلة بالمؤسسات المالية الإسلامية.</p> <p>1- شر الأفكار المحاسبية والتدقيقية ذات الصلة بالمؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها عن طريق التدريب والندوات ونشر الرسائل الإخبارية الدورية وإجراء البحوث وغيرها من الوسائل والتكليف بها.</p> <p>2- عداد ونشر وتفسير معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.</p> <p>3- مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة المالية للمؤسسات الإسلامية .</p>	
تتمتع المصرفية الإسلامية بالقدرة والبنية والحماس للنمو والازدهار في المستقبل. تتنافس هذه البنوك بالفعل مع البنوك التقليدية في مناطق مثل الخليج وشرق آسيا والشرق الأوسط والآن في المملكة المتحدة البنوك الإسلامية بحاجة إلى إجراءات جادة يمكن اتخاذها من قبل المنظمين والحكومات والمنظمات الإسلامية. للوصول إلى كامل إمكاناتها والمصارف الإسلامية تحتاج إلى وجود حكومة إسلامية توفر ما يلزم مباشرة والدعم غير المباشر. ستعمل هذه الحكومة على طريقة حياة الاقتصاد الإسلامي التي ستؤدي إلى نظام مصرفي إسلامي قوي ومستقر.	نتائج الدراسة
ركزت الدراسة على أهمية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية لتكون بديلاً للمصارف التقليدية .	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري للدراسة .	الإفادة من الدراسة

4- دراسة ( Ismayil ,2012 )	
عنوان الدراسة	مبادئ التمويل الإسلامي وتحدياته واقتراحات السياسة لأذربيجان . The Principles of Islamic Finance, Its hallenges and Policy Suggestions for Azerbaijan .
عينة الدراسة	البنك الدولي الأذربيجاني
هدف الدراسة	الهدف من هذه الدراسة هو الاقتراب من المعرفة المالية الإسلامية ، ومبدأها ، وتطبيق التمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم ، وتحدياتها وإيجاد نموذج إسلامي مناسب لأذربيجان.
نتائج الدراسة	يعدّ التمويل الإسلامي ظاهرة مثيرة للاهتمام بشكل خاص لأنه يقدم نفسه كبديل للتمويل التقليدي ليس في البلدان الإسلامية فقط ولكن في بقية العالم أيضًا ، في أذربيجان. بعد التحقيق في مجال التمويل الإسلامي هو اقتراح نموذج بديل لأذربيجان. أولاً ، جرى تسليط الضوء على مفهوم ومبدأ التمويل الإسلامي ومنتجات التمويل الإسلامي بإيجاز وموجز مع الأدلة والبيانات. ثانياً لمعرفة الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي تحدد هذه الدراسة الوعي بمنتجات التمويل العقاري الإسلامي مقارنة بتمويل المنازل التقليدي بالإضافة إلى تصورات العملاء للتمويل العقاري. هذه المقارنة مهمة لأنها جديدة في هذا المجال وتعطي العملاء نظرة عامة حول جاذبية التمويل الإسلامي والتمويل العقاري.
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	أكدت الدراسة على أهمية تطبيق التمويل الإسلامي وإيجاد نموذج إسلامي مناسب في أذربيجان اما الدراسة الحالية تؤكد على تنوع مصادر التمويل للتأثير على المخاطرة المصرفية .
الإفادة من الدراسة	استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري للدراسة .

## المحور الثاني

الجانب النظري للبحث

أولاً : المصارف الإسلامية

### 1. نشأة المصارف الإسلامية

عبر العصور الوسطى (1000-1500 بعد الميلاد) ، جرى التعامل مع الناس في الشرق الأوسط في الأنشطة التجارية في المعاملات المالية على أساس قواعد الشريعة الإسلامية ، والتي قادها شركاءهم الأوروبيون. حيث كان لدى العرب علاقات تجارية مع الإسبان ووضعو أنظمة مالية دون الالتزام بالمصالح التي عملت على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر. أذ استمرت جمعيات الائتمان والمراكز المماثلة القائمة على أساس معتقدات الربح والخسارة ، ولكن عملياتها تتركز بشكل رئيس في أماكن معينة صغيرة ( Ismayil,2012,4-5 ) .

مع إدخال قانون المصارف رقم 7 في عام 1992 ، ظهرت المصارف الإسلامية التي عملت على مبادئ الإسلام. وكان مصرف دبي الإسلامي أول مصرف إسلامي أذ تأسس عام 1975. 28. (Jordan,2013:28). وتطور النظام المصرفي الإسلامي بعد ذلك ليصبح قطاعاً سريع النمو من الخدمات المصرفية الدولية وأسواق رأس المال. حيث يوجد اليوم أكثر من 200 مصرف إسلامي يعملون في أكثر من 70 دولة ، ويشمل ذلك معظم العالم الإسلامي والعديد من الدول الغربية (Hallberg&Nettelblatt,2011:19) . أدى النمو السريع في أوروبا بعد القرن الثاني عشر في التجارة ، ومن القرن التاسع عشر في الصناعة إلى تسريع تطوير المصارف الإسلامية نتيجة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الإسلامية مع هذه الدول ، إذ انتشر النشاط المصرفي في العالم الإسلامي. ومع ذلك ، لم يتم دفع أسعار الفائدة في هذه المصارف لأن الفائدة في الإسلام كانت تعتبر محرمة. (VAHID,2019:5-6)

## 2. مفهوم المصارف الإسلامية

يُعرّف المصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي يؤدي الخدمات المصرفية والمالية. كما يقوم بأنشطة التمويل والاستثمار في مختلف المجالات في ضوء أحكام وأنظمة الشريعة الإسلامية. (Idhbea,2018 :697) وتعد المصارف الإسلامية هيئات مالية تزاوّل الأعمال المصرفية والاستثمار في الميادين التجارية والصناعية والاجتماعية وتعدّ بذلك إحدى مكونات النظام الاقتصادي في الدولة التي توجد فيها . (عبد ، 2011 : 478) إذ تعتمد العمليات المصرفية الإسلامية على التعاون والمسؤولية حيث يمكن لجميع الأطراف المشاركة والاستفادة من مساهماتهم وجهودهم. وتؤدي هذه الميزة للمصارف الإسلامية إلى الاستخدام الفعال للأموال وإلى تقييم دقيق للمخاطر من قبل كلا الشريكين (أي رجل الأعمال والممول) (Ahangi,2013:9). فالأعمال المصرفية الإسلامية هي نشاط مصرفي أو تمويلي قائم على الشريعة الإسلامية وجميع الأنشطة المالية تجري وفقاً للقواعد والأنظمة الإسلامية. تحصيل الفائدة أو الربا غير مسموح به في الشريعة الإسلامية. (RIAZ,2018:3) .

## 3. خصائص المصارف الإسلامية

أ- التمويل القائم على الموجودات:- من أكثر السمات المميزة للمصارف الإسلامية الطبيعة القائمة على الموجودات لعملياتها. بشكل عام ، لا يُعترف بالمال كموضوع للتجارة في الإسلام ، أو بسبب عدم امتلاك المال فائدة جوهرية ، أو لأنه ليس سلعة ؛ بدلاً من ذلك ، يُنظر إليها كوسيلة إضافة على ذلك ، فإن الدخل المتولد على نفس العملة ممنوع في الإسلام بسبب تحريم الربا. ومن ثمّ ، فإن العمليات المصرفية الإسلامية مدعومة دائماً بموجودات حقيقية أو ملموسة . (Ahangi,2013:10)

ب- هيكل الإيداع:- هناك نوعان من الودائع التي يستخدمها النظام المصرفي الإسلامي الودائع الاستثمارية والودائع تحت الطلب (أي حفظ الأموال). الودائع الاستثمارية تتميز بأن لها أرباح شهرية وإمكانية سحبها قبل وقتها المحدد في أوقات الشدة تحاول المصارف الإسلامية قدر المستطاع عدم حرمان صاحب الوديعة من سحبها كلياً أو جزئياً قبل تاريخ استحقاقها . (Seoudi , Et al ,2012:1133) . اما الودائع تحت الطلب من المفترض أن يوقع الزبون الذي لديه حسابات جارية في المصارف الإسلامية اتفاقية مع المصرف تمنح بموجبها تأييده الواضح للمصرف لاستخدام أموالهم ، بدون عائد بتوقيع هذه الاتفاقية يكتسبون ميزة سحب أموالهم عند الطلب . (ELGADI, 2016: 12).



ت- الأنماط الإسلامية للاستثمار: - إن أدوات التمويل القائمة على الأسهم (المشاركة والمضاربة) تنظر إلى المشاركة على أنها الطريقة الإسلامية المفضلة للتمويل ، لأنها مبنية على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر حيث يجري تقاسم الأرباح والخسائر بين الشركاء بنسبة متفق عليها مسبقاً ونسبة رأس المال المستثمر اما أدوات التمويل القائمة على الديون (المرابحة والاستصناع والإجارة) تمويل المرابحة هو بيع لأصول مشتراة قابلة لإعادة البيع من قبل مؤسسة مالية للتعويض مقابل ربح معين ، وهو ما يمنع الفائدة لأن المؤسسة المالية تقترض مخاطر الشراء . يجري تحديد سعر الهامش والاتفاق عليه من قبل الطرفين على العقد ، ويجري الدفع في المستقبل . (Rianto,2017:9-10)

ثانياً: مصادر التمويل

### 1. مفهوم التمويل

يتمتع التمويل الإسلامي بسمات فريدة من نوعها ، لأن أساسه يرتكز على المبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ، التي تلاحظ أن كل شيء يملكه الله والإنسان سمح باستخدامه فقط . وبناء على ذلك يخضع استخدام الأموال لبعض اللوائح للمؤسسات المالية أدوار رئيسة مختلفة في النظام المالي . (Manushi,2014 :12)

إن القاعدة للتمويل الإسلامي هو حظر الفائدة بجميع طرقها وأساليبها الشكلية ومن ثم لا يمكن لأي شخص أو كيان إقراض المال لشخص آخر ويتوقع الاستفادة من ذلك بأي شكل من الأشكال مما خلق تحدياً للمصارف الإسلامية لبناء طرق جديدة لكسب المال على أساس التداول والشراكات بين المصرف والزبون لمشاركة المخاطر والأرباح الناتجة عن تلك الصفقة . ( kaakeh,2018 :31)

### 2. مصادر الاموال في المصارف الإسلامية

للمصارف الإسلامية مصدران للأموال ؛ داخلي وخارجي. المصدر الداخلي هو أموال المساهمين. تتكون المصادر الخارجية للأموال من الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب) وحسابات التوفير والودائع الاستثمارية. (21: ELGADI,2016).

#### أ- المصادر الداخلية (الذاتية)

• **صندوق المساهمين (رأس المال):** - رأس مال المصرف الفئة النهائية في جانب المطلوبيات من الميزانية العمومية وهو ما يعادل الفرق بين إجمالي الموجودات والمطلوبات يجري جمع الأموال عن طريق بيع الأسهم الجديدة أو من الأرباح المحتجزة. رأس مال البنك هو وسادة ضد انخفاض قيمة أصوله. (204 : Mishkin,2004)

• **الاحتياطيات :-** وهي أرباح محتجزة من سنوات سابقة وتستقطع من نصيب المساهمين ولا تكون الا من الارباح أو فائض الاموال من أجل دعم وتقوية المركز المالي للمصرف . (السعيد ، 2019 : 14- 15 ) وإن هناك اختلاف في الرأي بين الاقتصاديين الإسلاميين حول أنواع الودائع التي يجب أن تخضع لمتطلبات الاحتياطي وجزء من الودائع التي يجب الاحتفاظ بها كاحتياطيات. يتطلب جزءاً صغيراً من الودائع تحت الطلب والودائع الاستثمارية ليحفظ بها نقدًا. إذ يمكن للبنك المركزي استخدام هذه النسبة كأداة للسياسة النقدية. لذلك فإن الودائع تحت الطلب فقط يجب أن تخضع لمتطلبات الاحتياطي ويجب إعفاء الودائع الاستثمارية من هذا الشرط بسبب طبيعة حقوق الملكية لهذه الودائع. ( Zaheer,2013 :28 )

• الأرباح المحتجزة أو المدورة :- هي عبارة عن ذلك الجزء من الأرباح الذي يقرر المصرف عدم توزيعه على المساهمين، وذلك لأغراض تسديد الالتزامات او تنفيذ بعض عمليات التوسع في المصرف، وهناك علاقة عكسية بين معدل توزيع الأرباح وبين معدل الأرباح المحتجزة . (المياح,2019 : 30)

• المخصصات :- يعني المخصص أي مبلغ يخصم أو يحتجز لمواجهة مشكلات متعلقة ببعض الأضرار والأعباء أو الخسائر المترتبة على عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إفسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى المصرف والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق وتمثل المخصصات مصدرا ذاتياً للمصارف الإسلامية من مصادر التمويل بدأ من فترة تكوين المخصص حتى استعماله ويعد مخصص مخاطر عمليات الاستثمار أهم أنواع المخصصات (الطائي, 2019: 35)

#### ب- المصادر الخارجية

• الودائع :- هو عقد تقليدي بين المودع والمصرف لحفظ أموال المودع ولكن لا يدفع المصرف أي فائدة الى المودع . إذ يسمح المودع للمصرف الإسلامي باستخدام أمواله لأي غرض يراه مناسباً ويضمن في المقابل قيمة الودائع ويتيح الوصول السهل إلى عمليات سحب الودائع . (Čábelová,2016 : 16)

❖ الودائع الجارية (تحت الطلب) :- الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية شبيهة بالحسابات الجارية للمصارف التقليدية من المفترض أن يوقع الزبون الذي لديه حسابات جارية في المصارف الإسلامية اتفاقية مع المصرف تمنح بموجبها تأييده الواضح للمصرف لاستخدام أموالهم بدون عائد عن طريق التوقيع على هذه الاتفاقية . يكتبون ميزة سحب أموالهم عند الطلب . (ELGADI,2016 : 22).

❖ الودائع الاستثمارية :- حساب الاستثمار في هذا النوع من الحسابات يقوم المستثمر بإيداع أمواله ويريد أن يستثمرها المصرف الإسلامي تحت إشرافه. يجري ذلك على أساس الثقة مع الشروط والأحكام بين المستثمر والمصرف الإسلامي ، حسب العلاقة. يجب على المستثمرين مراعاة جميع المخاطر والمكافآت في هذه الاستثمارات. يحصل المصرف الإسلامي على نسبة ثابتة من الأرباح المحققة من استثمار المستثمر والتي يمكن تحملها كرسوم إدارية ويمكن للمصرف الإسلامي أن يتخلى عن جزء من حصته من الربح لصالح المستثمرين في حين أن الاستثمار الذي يحصل عليه المصرف الإسلامي يحصل على خسارة صافية على أي حال يتحمله المستثمرون على أساس تناسبي في ذلك الوقت سوف يتنازل المصرف الإسلامي عن رسوم الإدارة لأن هذا النوع من الرسوم لا ينطبق إلا على الربح الذي جرى الحصول عليه. إضافة على ذلك المصرف الإسلامي مسؤول عن الخسارة فقط في حالة إهماله الجسيم في أداء وظائفه الائتمانية إذا ثبت على هذا النحو . ( 20: Pervez,2011)

❖ ودائع التوفير (الادخارية) :- يقبل المصرف الودائع من زبائنه الباحثين عن حفظ أموالهم بشكل آمن ودرجة من الراحة في استخدامها جنباً إلى جنب مع إمكانية تحقيق بعض الأرباح على أساس وديعة الادخار يطلب المصرف الإذن لاستخدام هذه الأموال طالما بقيت هذه الأموال لدى المصرف. ويمكن للمودعين سحب الرصيد في أي وقت يرغبون فيه ويضمن المصرف استرداد جميع هذه الأرصدة والأرباح التي يولدها المصرف من استخدام هذه الأموال تعود للمصرف. ومع ذلك ، على عكس الحسابات الجارية ، يجوز للمصرف ، وفقاً لتقديره المطلق ، مكافأة الزبائن عن طريق إعادة جزء من الأرباح الناتجة عن استخدام أموالهم من وقت لآخر . ( 12: Muatuz,2017)

❖ **ودائع الأجل التي تستحق بتاريخ معين :-** يأخذ المودع دور مزود رأس المال. يجري تقاسم العائد على رأس المال وفقاً لاتفاقية مرتبة مسبقاً بين المصرف والمودع. ولكن في حالة الخسارة ، يخاطر المودع بخسارة جميع ودائعه. ( Szczepanowicz,2011 : 85 )

ثالثاً: المخاطر المصرفية

## 1. مفهوم المخاطر المصرفية

يجري تعريف المخاطر من الناحية المالية على أنها احتمال أن العائد الفعلي قد يختلف عن العائد المتوقع (Ismal,2010:36). ويمكن تعريف المخاطر المصرفية بكلمات بسيطة هي عدم اليقين الناجم عن التقلبات السلبية في الأرباح والخسائر ( Abdul Rehman , 2016 : 16 )

## 2. انواع المخاطر المصرفية

### أ- لمخاطر المالية

● **مخاطر السيولة :-** مخاطر السيولة تتمثل في الزيادة المفاجئة وغير المتوقعة في سحب المطلوبات فقد تتطلب من المؤسسة المالية (وسيط مالي) تصفية الموجودات في مدة زمنية قصيرة جداً وبأسعار منخفضة (Saunders et al,2012 : 576) مخاطر السيولة في الصيرفة الإسلامية يعد التحويل الفعال للاستحقاقات أي تراكم الأموال من الودائع قصيرة الأجل لتمويل الموجودات طويلة الأجل أحد أهم الوظائف لجميع المصارف ومع ذلك فإن عدم تطابق الاستحقاق هذا يجعلهم عرضة لمخاطر السيولة لذلك تنتمي مخاطر السيولة بشكل عام إلى أكثر المخاطر خطورة التي تواجهها المصارف بغض النظر عن نوع النظام المصرفي. ( Čábelová,2016: 21 )

● **مخاطر السوق :-** تحدث مخاطر السوق عندما تحدث حركات غير مواتية لأسعار السوق مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر السلع كلها أمثلة على مخاطر السوق. (Youssef, 2017 : 24) يجري تعريف مخاطر السوق هي مخاطرة الخسائر في مراكز الميزانية العمومية داخل وخارج الميزانية الناشئة عن التحركات غير المواتية في سعر السوق إذ كانت تتعرض مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في السابق لمخاطر سوقية أعلى من المصارف التقليدية نظراً لطبيعة أدواتها المالية المدعومة بالموجودات حيث ترتفع مخاطر السوق في العديد من عقود التمويل الإسلامي (Muatuz,2017 : 17 )

## المحور الثالث

الجانب التطبيقي للبحث

أولاً : تحليل مصادر التمويل في المصرف الإسلامي الاردني

جدول (1) مؤشرات مصادر التمويل الداخلي للمصرف الاردني الإسلامي

السنة	نسبة حقوق الملكية الى الموارد	نسبة حقوق الملكية الى الموجودات	نسبة كفاية رأس المال
2008	9.4%	8.7%	7.0%
2009	8.6%	8.1%	7.6%
2010	7.9%	7.4%	6.7%
2011	7.4%	7.1%	6.4%
2012	7.9%	7.6%	5.4%
2013	8.1%	7.8%	5.3%
2014	8.2%	7.9%	6.1%
2015	8.5%	8.2%	5.2%
2016	8.7%	8.4%	5.1%
2017	9.3%	8.9%	6.0%
المتوسط	8.4%	8.0%	6.1%

المصدر/ إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

### 1. نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الموارد

وتقاس نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الموارد بحاصل قسمة حقوق الملكية على إجمالي الموارد وحقوق الملكية وكلما ارتفع نسبة حقوق الملكية يدل على ارتفاع نسبة التمويل الممتلك وإن حقوق الملكية تتكون من رأس المال المدفوع , الاحتياطات , الأرباح المحتجزة . أظهرت النتائج في جدول (1) أنه أعلى نسبة تمويل بالملكية في عام 2008 بلغت (9.4%) أما ثاني نسبة تمويل بالملكية في عام 2017 بلغت (9.3%) وفي عام 2016 بلغت النسبة (8.7%) وبدأت النسبة تنخفض في السنوات الباقية بلغت أقل نسبة (7.4%) في عام 2011 وإن المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالملكية بلغ (8.4%).

### 2. نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات

تقاس نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات وأن ارتفاع نسبة حقوق الملكية الى الموجودات يدل على الاعتماد الذاتي للمصرف وقوته . أظهرت النتائج في جدول (1) أنه أعلى نسبة لحقوق الملكية الى إجمالي الموجودات في عام 2017 بلغت (8.9%) والنسبة الثانية في عام 2008 بلغت (8.7%) أما السنوات الاخرى تتفاوت النسبة من سنة الى أخرى وأقل نسبة لحقوق الملكية الى إجمالي الموجودات في عام 2011 بلغت (7.1%) وإن المتوسط السنوي لنسبة حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات بلغ (8.0%).

### 3. نسبة كفاية رأس المال

تقاس نسبة كفاية رأس المال بقسمة رأس المال على الموجودات ذات المخاطرة وكلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال دل ذلك على ارتفاع ملاءة المصرف وقدرته على مواجهة المخاطر . أظهرت النتائج في جدول

(1) أنه أعلى نسبة لكفاية رأس المال للمصرف في عام 2009 بلغت (7.6%) والنسبة الثانية في عام 2008 بلغت (7.0%) وإن أقل نسبة لكفاية رأس المال في عام 2016 بلغت (5.1%) والمتوسط السنوي لنسبة كفاية رأس المال بلغ (6.1%).

#### جدول (2) مؤشرات مصادر التمويل الخارجي للمصرف الاردني الإسلامي

السنة	نسبة الودائع الى إجمالي الموارد	نسبة الودائع الى الموجودات	نسبة القروض الى الودائع
2008	90.6%	83.8%	0.7%
2009	91.4%	86.6%	0.5%
2010	92.1%	87.0%	0.3%
2011	92.6%	89.2%	0.3%
2012	92.1%	88.8%	0.2%
2013	91.9%	88.8%	0.2%
2014	91.8%	88.4%	0.2%
2015	91.5%	87.9%	0.2%
2016	91.3%	87.5%	0.2%
2017	90.7%	87.0%	0.2%
المتوسط	91.6%	87.5%	0.3%

المصدر/ إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

#### 4. نسبة الودائع الى إجمالي الموارد

وتقاس نسبة الودائع الى إجمالي الموارد عن طريق قسمة الودائع وهي الودائع (الجارية + الادخارية + الاستثمارية) على إجمالي الموارد وهي (حقوق الملكية + الودائع) وإن ارتفاع نسبة الودائع الى إجمالي الموارد يدل على زيادة التمويل بالودائع مقارنة بالتمويل الممتلك. تبين نتائج الجدول (2) أنه أعلى نسبة تمويل بالودائع في عام 2011 بلغت (92.6%) وثاني أعلى نسبة للتمويل بالودائع في عام 2010, 2012 بلغت (92.1%) وأن أقل نسبة للتمويل بالودائع في عام 2008 بلغت (90.6%) والمتوسط السنوي لنسبة التمويل بالودائع بلغ (91.6%).

#### 5. نسبة الودائع الى الموجودات

إن نسبة الودائع الى الموجودات تحدد مقدار الديون من مجموع الموجودات وتقاس نسبة الودائع الى الموجودات بقسمة إجمالي الودائع على إجمالي الموجودات. أظهرت نتائج الجدول (2) أنه أعلى نسبة للودائع الى الموجودات في عام 2011 بلغت (89.2%) والنسبة الثانية في عام 2012, 2013 بلغت (88.8%) وأن أقل نسبة للودائع الى الموجودات في عام 2008 بلغت (83.8%) والمتوسط السنوي لنسبة الودائع الى الموجودات بلغ (87.5%).

#### 6. نسبة القروض الى الودائع

وهي النسبة التي تحدد القروض الممولة من الودائع وكلما ترتفع نسبة القروض الى الودائع تعد مؤشر سلبي للسيولة وتزداد قدرة المصرف على تحقيق الربحية وتقاس نسبة القروض الى الودائع بقسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع. تبين نتائج الجدول (6) أنه أعلى نسبة للقروض الى الودائع في عام 2008 بلغت (0.7%) وثاني أعلى نسبة في عام 2009 بلغت (0.5%) أما أقل نسبة للقروض الى الودائع في عام

2017, 2013, 2014, 2015, 2016 على التوالي فبلغت (0.2%) وأن المتوسط السنوي لنسبة القروض الى الودائع بلغ (0.3%) .

ثانياً: تحليل مؤشرات المخاطرة في المصرف الاردني الإسلامي

جدول (3) مؤشرات السيولة للمصرف الاردني الإسلامي

السنة	نسبة النقدية الى إجمالي الودائع	نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات
2008	0.44	0.37
2009	0.46	0.40
2010	0.49	0.43
2011	0.51	0.46
2012	0.27	0.24
2013	0.32	0.29
2014	0.35	0.31
2015	0.28	0.25
2016	0.32	0.28
2017	0.33	0.28
المتوسط	0.38	0.33

المصدر/ إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

### 1. نسبة النقدية الى إجمالي الودائع

وتقاس نسبة النقدية الى إجمالي الودائع بقسمة إجمالي النقدية على إجمالي الودائع وإن ارتفع نسبة النقدية الى إجمالي الودائع يدل على ارتفاع قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته . أظهرت النتائج في جدول (3) أنه أعلى نسبة للنقدية الى إجمالي الودائع في عام 2011 بلغت (0.51) أما ثاني نسبة للنقدية الى إجمالي الودائع في عام 2010 بلغت (0.49) وفي عام 2009 بلغت النسبة (0.46) وبدأت النسبة تنخفض في السنوات الباقية حيث بلغت أقل نسبة (0.28) في عام 2015 وإن المتوسط السنوي لنسبة النقدية الى الودائع بلغ (0.38)

### 2- ن نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات

تقاس نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات بقسمة النقدية على إجمالي الموجودات وتعتبر هذه النسبة عن مركز السيولة الإجمالي للمصرف وإن ارتفع هذه النسبة يدل على استخدام الاموال المتاحة بالشكل الصحيح وانخفاض النسبة يدل على عدم استخدام الاموال بالشكل الصحيح . تبين النتائج في الجدول (3) أنه أعلى نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات في عام 2011 بلغت (0.46) أما ثاني أعلى نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات في عام 2010 بلغت (0.43) وإن السنوات الباقية تتفاوت في النسبة وأقل نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات في عام 2012 بلغت (0.24) وإن المتوسط السنوي بلغ (0.33) .

## جدول (4) مؤشرات السوق للمصرف الاردني الإسلامي

السنة	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	معدل دوران السهم
2008	1.9	0.27
2009	1.8	0.32
2010	1.5	0.33
2011	1.3	0.36
2012	1.5	0.36
2013	1.7	0.29
2014	2.0	0.27
2015	1.7	0.28
2016	1.7	0.26
2017	1.8	0.27
المتوسط	1.7	0.30

المصدر/ إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

3- القيمة السوقية الى القيمة الدفترية تقاس نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية عبر قسمة القيمة السوقية على القيمة الدفترية إذا كانت هذه النسبة أقل من واحد تدل على أن المصرف لم يتمكن من تحقيق قيمة لحاملي الاسهم أما إذا كانت النسبة أكبر أو تساوي واحد هذا يدل على قدرة المصرف في تحقيق قيمة لحاملي الاسهم . أظهرت نتائج جدول (4) أنه أعلى نسبة للقيمة السوقية الى القيمة الدفترية في عام 2014 بلغت (2.0) وثاني أعلى نسبة للقيمة السوقية الى القيمة الدفترية في عام 2009 بلغت (1.9) أما أقل نسبة للقيمة السوقية الى القيمة الدفترية في عام 2011 بلغت (1.3) والمتوسط السنوي بلغ (1.7) .

## 4- معدل دوران السهم

يقاس معدل دوران السهم عبر تقسيم إجمالي الاسهم المتداولة على القيمة السوقية وإن معدل دوران السهم يشير الى نسبة تداول السهم وكلما يرتفع معدل دوران السهم يدل على ارتفاع تداول السهم وأما انخفاض معدل دوران السهم يدل على انخفاض تداول ونشاط السهم . تبين نتائج جدول (10) أنه أعلى نسبة لمعدل دوران السهم في عام 2011,2012 بلغت (0.36) والنسبة الثانية لمعدل دوران السهم في عام 2010 بلغت (0.33) وأقل نسبة لمعدل دوران السهم في عام 2016 بلغت (0.26) وإن المتوسط السنوي بلغ (0.30) .

ثالثاً: اختبار الفرضيات

- ❖ اختبار الفرضية الرئيسية : (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمؤشرات التمويل في مؤشرات سيولتها والاداء السوقي) وتتفرع من هذه الفرضية أربعة وعشرون فرضية فرعية: -

جدول (5) نتائج علاقات الأثر للمصرف الاردني الإسلامي

القرار	Sig. F]	قيمة F المحسوبة	R <sup>2</sup>	معادلة الانحدار	المتغير التابع	المتغير المستقل
عدم رفض فرضية العدم H0	0.573	0.345	4%	Y1= 61.868-2.877X <sub>1</sub>	نسبة النقدية الى إجمالي الودائع	نسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد
عدم رفض فرضية العدم H0	0.400	0.791	9%	Y2=64.307-3.715X <sub>1</sub>	الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات	نسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد
رفض فرضية العدم H0	0.019	8.625	52%	Y6= -30.441+23.743X <sub>1</sub>	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	نسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد
رفض فرضية العدم H0	0.013	10.117	56%	Y9=68.346-4.553X <sub>1</sub>	معدل دوران السهم	نسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد
عدم رفض فرضية العدم H0	0.310	1.174	13%	Y1=82.810-5.632X <sub>2</sub>	نسبة النقدية الى إجمالي الودائع	نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات
عدم رفض فرضية العدم H0	0.198	1.972	20%	Y2=82.202-6.130X <sub>2</sub>	الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات	نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات
رفض فرضية العدم H0	0.017	8.983	53%	Y6= -44.766+26.687X <sub>2</sub>	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات
رفض فرضية العدم H0	0.005	14.397	64%	Y9=73.657-5.438X <sub>2</sub>	معدل دوران السهم	نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات
رفض فرضية العدم H0	0.004	16.574	67%	Y1= -14.888+8.649X <sub>3</sub>	نسبة النقدية الى إجمالي الودائع	نسبة كفاية راس المال
رفض فرضية العدم H0	0.008	12.143	60%	Y2=-10.428+7.159X <sub>3</sub>	الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات	نسبة كفاية راس المال
عدم رفض فرضية العدم H0	0.705	0.154	2%	Y6=148.470+3.377X <sub>3</sub>	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	نسبة كفاية راس المال
عدم رفض فرضية العدم H0	0.530	0.431	5%	Y9=23.866+1.025X <sub>3</sub>	معدل دوران السهم	نسبة كفاية راس المال
عدم رفض	0.573	0.345	4%	Y1= -	نسبة النقدية	نسبة الودائع الى



فرضية العدم H0				225.842+2 87.709X4	الى إجمالي الودائع	اجمالي الموارد
عدم رفض فرضية العدم H0	0.400	0.791	9%	Y2=- 307.202+3 71.508X4	الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات	نسبة الودائع الى اجمالي الموارد
رفض فرضية العدم H0	0.019	8.625	52%	Y6=2343. 860- 2374.302 X4	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	نسبة الودائع الى اجمالي الموارد
رفض فرضية العدم H0	0.013	10.117	56%	Y9= - 386.981+4 55.307X4	معدل دوران السهم	نسبة الودائع الى اجمالي الموارد
عدم رفض فرضية العدم H0	0.384	0.850	10%	Y1=191.5 33- 1.758X5	نسبة النقدية الى إجمالي الودائع	نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات
عدم رفض فرضية العدم H0	0.557	0.376	5%	Y2=125.1 64- 1.052X5	الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات	نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات
عدم رفض فرضية العدم H0	0.148	2.568	24%	Y6=739.4 81- 6.520X5	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات
عدم رفض فرضية العدم H0	0.234	1.653	17%	Y9=- 58.423+1. 012X5	معدل دوران السهم	نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات
رفض فرضية العدم H0	0.070	4.353	35%	Y1=28.35 4+31.154 X6	نسبة النقدية الى إجمالي الودائع	نسبة القروض الى الودائع
عدم رفض فرضية العدم H0	0.117	3.082	28%	Y2=25.83 1+24.231 X6	الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات	نسبة القروض الى الودائع
عدم رفض فرضية العدم H0	0.483	0.540	6%	Y6=159.7 69+30.769 X6	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	نسبة القروض الى الودائع
عدم رفض فرضية العدم H0	0.963	0.002	0	Y9=30.21 5-0.385X6	معدل دوران السهم	نسبة القروض الى الودائع

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSSV<sub>23</sub>

1- الفرضية الفرعية الاولى (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة معنوية لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع)

يظهر من الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y1 = 61.868 - 2.877X1$  وهي تفسر 4% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 4% من التغيرات التي تطرأ على نسبة النقدية الى إجمالي الودائع ناجمة عن التغير في نسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.345) بمستوى المعنوية لـ F هي (0.573) (=sig)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم أي لا يوجد تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف الإسلامي الاردني.

2- الفرضية الفرعية الثانية (لا توجد علاقة أثر ذات دلالة معنوية لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات)

يظهر من الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y2 = 64.307 - 3.715X1$  وهي تفسر 9% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 9% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات ناجمة عن التغير في نسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في مصرف الإسلامي الاردني وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.791) بمستوى المعنوية لـ F هي (0.400) (=sig)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم أي لا يوجد تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات لمصرف الإسلامي الاردني.

3- الفرضية الفرعية الثالثة (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية)

يظهر عبر الجدول (5) وجود تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y6 = 30.441 + 23.743X1$  وهي تفسر 52% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 52% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية ناجمة عن التغير في نسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (8.625) بمستوى المعنوية لـ F هي (0.019) (=sig)، وعليه القرار هو رفض فرضية العدم أي يوجد تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف الإسلامي الاردني.

4- لفرضية الفرعية الرابعة (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في معدل دوران السهم)

نلاحظ في ضوء الجدول (5) وجود تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في معدل دوران السهم لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y9 = 68.346 - 4.553X1$  وهي تفسر 56% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي إن 56% من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران السهم ناجمة عن التغير في نسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج

الانحدار البسيط (10.117) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.013)، وعليه القرار هو رفض فرضية العدم أي يوجد تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموارد في معدل دوران السهم لمصرف الإسلامي الاردني.

**5- لفرضية الفرعية الخامسة (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع)**

نلاحظ في ضوء الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y1=82.810-5.632X2$  وهي تفسر 13% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 13% من التغيرات التي تطرأ على نسبة النقدية الى إجمالي الودائع ناجمة عن التغير في نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (1.174) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.310)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم اي لا يوجد تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف الإسلامي الاردني.

**6- لفرضية الفرعية السادسة (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات)**

نلاحظ في ضوء الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y2=82.202-6.130X2$  وهي تفسر 20% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 20% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات ناجمة عن التغير في نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (1.972) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.198)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم اي لا يوجد تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات لمصرف الإسلامي الأردني.

**7- لفرضية الفرعية السابعة (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية)**

نلاحظ عبر الجدول (5) وجود تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y6=-44.766+26.687X2$  وهي تفسر 53% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 53% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية ناجمة عن التغير في نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (8.983) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.017)، وعليه القرار هو رفض فرضية العدم اي يوجد تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف الإسلامي الأردني.

**8- لفرضية الفرعية الثامنة (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في معدل دوران السهم)**

في ضوء النظر الى الجدول (5) وجود تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في معدل دوران السهم لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y9=73.657-5.438X2$  وهي

تفسر 64% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 64% من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران السهم ناجمة عن التغير في نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (14.397) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.005)، وعليه القرار هو رفض فرضية العدم أي يوجد تأثير معنوي لنسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات في معدل دوران السهم لمصرف الإسلامي الاردني.

**9- لفرضية الفرعية التاسعة (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة كفاية رأس المال في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع)**

في ضوء النظر الى الجدول (5) وجود تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y1 = -14.888 + 8.649X3$  وهي تفسر 67% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي إن 67% من التغيرات التي تطرأ على نسبة النقدية الى إجمالي الودائع ناجمة عن التغير في نسبة كفاية رأس المال في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (16.574) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.004)، وعليه القرار هو رفض فرضية العدم أي يوجد تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف الإسلامي الاردني.

**10- لفرضية الفرعية العاشرة (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة كفاية رأس المال في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات)**

عبر النظر الى الجدول (5) وجود تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y2 = -10.428 + 7.159X3$  وهي تفسر 60% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 60% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات ناجمة عن التغير في نسبة كفاية رأس المال في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (12.143) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.008)، وعليه القرار هو رفض فرضية العدم اي يوجد تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات لمصرف الإسلامي الاردني.

**11- لفرضية الفرعية الحادية عشر (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة كفاية رأس المال في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية)**

عبر النظر الى الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y6 = 148.470 + 3.377X3$  وهي تفسر 2% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي إن 2% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية ناجمة عن التغير في نسبة كفاية رأس المال في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (0.154) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.705)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم أي لا يوجد تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف الإسلامي الاردني.

## 12-فرعية الثانية عشر (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة كفاية رأس المال في معدل دوران السهم الفرضية)

نشاهد عبر الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال في معدل دوران السهم لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y9=23.866+1.025X3$  وهي تفسر 5% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي إن 5% من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران السهم ناجمة عن التغير في نسبة كفاية رأس المال في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.431) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.530)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم أي لا يوجد تأثير معنوي لنسبة كفاية رأس المال في معدل دوران السهم لمصرف الإسلامي الاردني.

## 13- فرضية الفرعية الثالثة عشر (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة الودائع الى إجمالي الموارد في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع)

عبر النظر الى الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموارد في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف الإسلامي الاردني. وأن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y1=225.842+287.709X4$  وهي تفسر 4% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 4% من التغيرات التي تطرأ على نسبة النقدية الى إجمالي الودائع ناجمة عن التغير في نسبة الودائع الى إجمالي الموارد في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (0.345) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.573)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم أي لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموارد في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف الإسلامي الاردني.

## 14-لفرضية الفرعية الرابعة عشر (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة الودائع الى إجمالي الموارد في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات)

نشاهد عبر الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموارد في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات لمصرف الإسلامي الاردني. وأن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y2=307.202+371.508X4$  وهي تفسر 9% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 9% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات ناجمة عن التغير في نسبة الودائع الى إجمالي الموارد في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (0.791) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.400)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم أي لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموارد في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات لمصرف الإسلامي الاردني.

## 15-لفرضية الفرعية الخامسة عشر (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة الودائع الى إجمالي الموارد في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية)

عبر النظر الى الجدول (5) وجود تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموارد في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y6=2374.302X4$  وهي تفسر 52% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي إن 52% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية ناجمة عن التغير في نسبة الودائع الى إجمالي الموارد في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (8.625) بمستوى المعنوية لـ F هي

(sig=0.019)، وعليه القرار هو رفض فرضية العدم أي يوجد تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموارد في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف الإسلامي الاردني.

**16- لفرضية الفرعية السادسة عشر (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة الودائع الى إجمالي الموارد في معدل دوران السهم)**

عبر النظر الى الجدول (5) وجود تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموارد في معدل دوران السهم لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y9 = -386.981 + 455.307X4$  وهي تفسر 56% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي إن 56% من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران السهم ناجمة عن التغير في نسبة الودائع الى إجمالي الموارد في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (10.117) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.013)، وعليه القرار هو رفض فرضية العدم وهذا يعني وجود تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموارد في معدل دوران السهم لمصرف الإسلامي الاردني.

**17- الفرضية الفرعية السابعة عشر (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع)**

نشاهد عبر الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y1 = 191.533 - 1.758X5$  وهي تفسر 10% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 10% من التغيرات التي تطرأ على نسبة النقدية الى إجمالي الودائع ناجمة عن التغير في نسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.850) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.384)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم وهذا يعني لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف الإسلامي الاردني.

**18- لفرضية الفرعية الثامنة عشر (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات)**

نشاهد عبر الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y2 = 125.164 - 1.052X5$  وهي تفسر 5% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 5% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات ناجمة عن التغير في نسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (0.376) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.557)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم وهذا يدل على أنه لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات لمصرف الإسلامي الاردني.

**19- لفرضية الفرعية التاسعة عشر (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية)**

عبر النظر الى الجدول (5) نشاهد عدم وجود تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y6 = 739.481 - 6.520X5$  وهي تفسر 24% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 24% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية ناجمة عن التغير في نسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في مصرف

الإسلامي الأردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (2.568) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.148)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم وهذا يعني لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف الإسلامي الأردني.

**20- لفرضية الفرعية العشرون (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في معدل دوران السهم)**

نشاهد عبر النظر الى الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في معدل دوران السهم لمصرف الإسلامي الأردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y9 = -58.423 + 1.012X5$  وهي تفسر 17% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 17% من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران السهم ناجمة عن التغير في نسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في مصرف الإسلامي الأردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (1.653) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.234)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم وهذا يعني لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الموجودات في معدل دوران السهم لمصرف الإسلامي الأردني.

**21 لفرضية الفرعية الحادية والعشرون (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة القروض الى الودائع في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع)**

عبر النظر الى الجدول (5) نشاهد وجود تأثير معنوي لنسبة القروض الى الودائع في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف الإسلامي الأردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y1 = 28.354 + 31.154X6$  وهي تفسر 35% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 35% من التغيرات التي تطرأ على نسبة النقدية الى إجمالي الودائع ناجمة عن التغير في نسبة القروض الى الودائع في مصرف الإسلامي الأردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (4.353) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.070)، وعليه القرار هو رفض فرضية العدم باحتمال خطأ من النوع الأول (رفض فرضية العدم وهي صحيحة) مقداره 0.070 وهذا يعني هناك تأثير معنوي لنسبة القروض الى الودائع في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع لمصرف الإسلامي الأردني.

**21-فرضية الفرعية الثانية والعشرون (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة القروض الى الودائع في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات)**

عبر الجدول (5) نشاهد عدم وجود تأثير معنوي لنسبة القروض الى الودائع في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات لمصرف الإسلامي الأردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y2 = 25.831 + 24.231X6$  وهي تفسر 28% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 28% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات ناجمة عن التغير في نسبة القروض الى الودائع في مصرف الإسلامي الأردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (3.082) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.117)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم وهذا يعني لا يوجد تأثير معنوي لنسبة القروض الى الودائع في نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات لمصرف الإسلامي الأردني.

**23-لفرضية الفرعية الثالثة والعشرون (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة القروض الى الودائع في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية)**

نشاهد عبر الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة القروض الى الودائع في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف الإسلامي الأردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y6 = 159.769 + 30.769X6$  وهي

تفسر 6% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي أن 6% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية ناجمة عن التغير في نسبة القروض الى الودائع في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (0.540) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.483)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم وهذا يعني لا يوجد تأثير معنوي لنسبة القروض الى الودائع في نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف الإسلامي الاردني.

**24-فرضية الفرعية الرابعة والعشرون (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة القروض الى الودائع في معدل دوران السهم)**

نشاهد عبر الجدول (5) عدم وجود تأثير معنوي لنسبة القروض الى الودائع في معدل دوران السهم لمصرف الإسلامي الاردني. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y_9 = 30.215 - 0.385X_6$  وهي تفسر 0% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي إن 0% من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران السهم ناجمة عن التغير في نسبة القروض الى الودائع في مصرف الإسلامي الاردني، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط (0.002) بمستوى المعنوية لـ F هي (sig=0.963)، وعليه القرار هو عدم رفض فرضية العدم وهذا يعني لا يوجد تأثير معنوي لنسبة القروض الى الودائع في معدل دوران السهم لمصرف الإسلامي الاردني.

## المحور الرابع

### الاستنتاجات والتوصيات

#### اولاً: الاستنتاجات

1. نستنتج عبر نتائج التحليل الاحصائي للمصرف الاردني الإسلامي إن التمويل بالملكية لا يؤثر في مؤشرات السيولة ولكن يؤثر في الاداء السوقي للمصرف .
2. يتبين من نتائج التحليل الاحصائي للمصرف الاردني الإسلامي إن نسبة حق الملكية الى الموجودات لا تؤثر في مؤشرات السيولة وأنها تؤثر في الاداء السوقي للمصرف .
3. نلاحظ في ضوء نتائج التحليل الاحصائي للمصرف الاردني الإسلامي أن نسبة كفاية رأس المال تؤثر في مؤشرات السيولة ولا تؤثر في الاداء السوقي للمصرف .
4. نستنتج من نتائج التحليل الاحصائي للمصرف الاردني الإسلامي إن نسبة الودائع الى إجمالي الموارد لا تؤثر في مؤشرات السيولة وتؤثر في الاداء السوقي للمصرف .
5. يتبين من نتائج التحليل الاحصائي للمصرف الاردني الإسلامي إن نسبة الودائع الى إجمالي الموجودات لا تؤثر في السيولة والاداء السوقي للمصرف .
6. نستنتج عبر نتائج التحليل الاحصائي للمصرف الاردني الإسلامي إن نسبة القروض الى الودائع تؤثر في نسبة النقدية الى إجمالي الودائع فقط ولا تؤثر في الاداء السوقي للمصرف .



**ثانياً: التوصيات**

1. ضرورة إيجاد التوازن في التمويل بين التمويل بالملكية والتمويل بالودائع أي التوازن بين السيولة والربحية
2. توصي الدراسة توفير السيولة الكافية للمصرف لديه وبشكل مستمر لمواجهة سحبوات ومتطلبات الزبائن
3. توصي الدراسة إلى اتباع المصرف سياسة لاستثمار أمواله الفائضة وتشجيع المصرف على ايجاد آليات جديدة وطرق سليمة لاستغلال الودائع المتوفرة لديه بشكل أفضل بهدف تحقيق الأرباح.
4. تقترح الدراسة أن يقوم المصرف بوضع استراتيجيات تنويع فعالة لمصادر التمويل بما يحقق مزيج أمثل مما يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى.
5. الاعتماد على الخبراء وذوي الخبرة في مجال التمويل في تحديد مزيج التمويل المناسب الذي يعتمد عليه المصرف.
6. على إدارة المصرف الحفاظ على ملاءة المصرف لزيادة قدرته لمواجهة المخاطر المصرفية .

**المصادر****أولاً : الكتب**

- 1- عبد, عادل عبد الفضيل, نظرية الربح وتطبيقاتها في معاملات المصارف الإسلامية, الطبعة الاولى, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, 2011.

**ثانياً : رسائل واطاريح**

- 1- السعيد, بان عباس مهدي عباس, تقييم تجارب المصارف الإسلامية في ظل الاندماج المصرفي مع إشارة خاصة للعراق, رسالة ماجستير, جامعة كربلاء, 2019.
- 2- المياح, شيماء شاكر محمود, قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف, رسالة ماجستير, جامعة كربلاء, 2019.
- 3- الطائي, زينه ضياء عبد علي, تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج PATROL, رسالة ماجستير, جامعة كربلاء, 2019.

**كتب اجنبية**

- 1- Mishkin, Frederic, S, The Economics of Money Banking and Financial Markets, Seventh Edition, Library of Congress, Printed in the United States of America, 2004.
- 2- Saunders, Anthony, Cornett, Marcia, M, Financial markets and institutions, 5th ed, Published by McGraw-Hill/Irwin, New York, 2012.

**رسائل واطاريح اجنبية**

1. Abdul Rehman, Asma, A Comparative Study Of Risk Management Practices Between Islamic And Conventional Banks In Pakistan, Thesis Doctor, Cardiff Metropolitan University, 2016.
2. Ahangi, Parviz, Profitability Of Islamic Banks In Malaysia, Master, Faculty Of Management University Of Lethbridge, Lethbridge, Alberta, Canada, 2013.
3. Čábelová, Kateřina, Efficiency And Stability Of Islamic Banking: Empirical Evidence From The Middle East Region, Master Thesis, Faculty Of Social Sciences, Charles University In Prague, 2016.
4. Elgadi, Entissar, M, Assessing The Financial Performance Of Islamic Banking The Case Of Sudanese Banks, A Thesis University Of East London, 2016.

- 5.Hallberg, Linnéa & Nettelblatt, Yasmine Åkermark, Moving The World To Islamic Banking, Bachelor Thesis, International Business/Marketing Handeishgskolan Vid Goteborgs Universitey,2011.
- 6.Idhbea, Salah, O, AliThe difference between Risk in Islamic banks and commercial banks International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 8, Issue 5, May, 2018.
- 7.Ismal, Rifki, The Management Of Liquidity Risk In Islamic Banks: The Case Of Indonesia, Thesis Doctor , School Of Government And International Affairs, Durham University,United Kingdom,2010
- 8.Ismayil, Savalan, I, The Principles Of Islamic Finance, Its Challenges And Policy Suggestions For Azerbaijan, Master Of Science In Banking And Finance,Eastern Mediterranean University ,2012.
9. Jordan, Sarah,Islamic Banks And Profitability An Empirical Analysis Of Indonesian Banking, Msc Finance And Investment, University Of Nottingham,2013.
- 10.Kaakeh,Abdulkader,Behavioural Finance In Islamic Finance,A New Approach,Doctoral Dissertation,Department Of Business,School Of Economics And Business International Doctorate In Entrepreneurship And Management,Universitat Autònoma De Barcelona,2018.
- 11.Manushi Besije, Islamic Banking And Finance, Master Of Science,Department Of Banking And Finance, Epoka University, 2014.
- 12.Muatuz,Mahmoud, M,Islamic Banking And Finance, Bachelor's Thesis,Haaga-Helia University Of Applied Sciences,2017.
- 13.Pervez, Avais,Principles Of Islamic Interest Free Banking In Pakistan, Master Thesis,School Of Sustainable Development Of Society And Technology,Malardalen University Sweden,2011.
- 14.Rianto, Sultan, A, Identifying Risk In Shariah Compliant Financing For Transport Infrastructure Projects In Indonesia, Master, Science And Engineering Faculty Queensland University Of Technology,2017.
- 15.Riaz, Sadaf, The Case Of Islamic Banking In Pakistan, Dissertation ,School Of Economics And Mangement,Universidade De Lisboa,2018.
- 16.Szczepanowicz, Andrzej, D, Unconventional Banking In A Conventional Environment Islamic Banking And Finance In The Usa, Thesis,Faculty Of The The School Of Continuing Studies, Georgetown University Washington,2011.
- 17.Vahid, Rujlu, N"The Role Of Islamic Banking In Economic Development, Master Dissertation, Azerbaijan State Univercity Of Economics International Graduate And Doctorate Center,2019.
- 18.Youssef, Mustafa, H, Financial Stability Of Islamic And Conventional Banks, Master,School Of Economics And Management Lund University,2017.
- 19.Zaheer Sajjad Financial Intermediation And Monetary Transmission Through Conventional And Islamic Channels, Thesis Faculteit Economie En Bedrijfskunde University Of Amsterdam,2013.

#### بحوث ودراسات

- 1- Seoudi, Dr. Abdel Wadoud, M, Moursi, Sources of funds and invested in Malaysian Islamic Banks, Department of Syariah, Faculty of Islamic Studies,Universiti Kebangsaan Malaysia, Bangi, Selangor Malaysia,2012.